حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٦ (عدد يناير – مارس ٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

من مظاهر الأثر الصوتي في توجيه المخالفات النحوية

باسم يونس البديرات *

كلية الآداب ــ جامعة مؤتة

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى كشف أثر الانسجام الصوتي في بنيةالتركيب اللغوي في توجيه بعض المخالفات النحويّة التي خرجتْ عن القياس اللغويالمرتبط بالمعنى النحوي في بعض المسائل اللغويّة؛ للوقوف على أساس مثل هذه الظواهر اللغويّة التي عَبّر عنها النحاة – أحياناً – بمصطلحات قد لا تتفق والعُرف اللغوي للغة العربية، حيث وجِدتْ بعض الشواهد التي خالفت القواعد النحوية في الموروث اللغوي عند العرب، أو في القرآن الكريم، فسميّت أحيانا بالجرّ على الجوار، أو الحمل على الجوار، والذي هو في معناه الخطأ الناتج عن توهم تبعيّة الكلمة للكلمة المجاورة إعرابا ومعنى.وهو تفسير لا يتناسب وطبيعة لغة عظيمة كالعربية. وهي محاولة جادة لإعادة النظر في المصطلح النحوي القديم المعبّر عن مثل هذه الظواهر لإيجاد مصطلح نحوي جديد يتناسب وطبيعة اللغة، وإيجاد تفسير مقنع يتوافق وواقع اللغة العربية لبعض الشواهد التي خالفت القاعدة النحوية. وسيقتصر البيان على مسألتين، وهما: الحمل على الجوار، ومنع كلمة (أشياء) من الصرف. ولتحقيق هدف الدراسة فقد قام الباحث باستقصاء الآراء المختلفة حول هذين الموضوعين ومناقشتهما، والخلوص إلى رأي مقنع ينسجم مع الفهم الصحيح للغة العربية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

تمهيد:

لقد وقف علماء اللغة من مسألة وظيفة الحركة الإعرابية في بنية الكلام مواقف مختلفة، فقد ذهب قسم كبير منهم مذهباً مفاده أنّ الحركة في بنية الكلام تقتصر على جوانب الدلالة على المعاني، وذهب قسم آخر إلى أنّ الحركة الإعرابية يقتصر أثرها في بنية التراكيب اللغويّة على جانب وصل الكلام ليس إلاّ، وذهب بعضهم الآخر مذهبا حاول من خلاله التوفيق بين وجهتي نظر الفريقين الآخرين.

أما أصحاب الاتجاه الأول فيمثله رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي ومن تبعه من النحاة، فقد ذهبوا إلى أنّ الحركات الإعرابيّة ذات أثر في الدلالة على المعاني، فقد ذكر سيبويه أنّه قال– أي الخليل:"إنّ الفتحة والكسرة والضّمّة زوائد وهن يلحقن الحروف ليتوصّل المتكلّم به، والبناء هو الساكن لا زيادة فيه"([1]).

وتبعه في هذا الرأي الزجاجي– فيما ينقله عنه السيوطي في الأشباه والنظائر – حيث يرى أنّ الحركات دوال على المعاني الإعرابيّة، فيقول:"إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، وتدلّ عليها ليتّسع لهم في اللغة ما يريدون من تقديم أو تأخير عند الحاجة"([2]). وقريباً من ذلك ما نجده عند ابن فارس ([3])، والجرجاني ([4])، وغيرهم.

فمن خلال ما سبق نجد أنّ معظم القدماء قد نظر إلى الحركات الإعرابيّة على أنّها ذات أثر في المعنى، إلاّ أنّهم قد حصروا هذا الأثر– في أغلب الأحيان – على الحركة الإعرابيّة وحدها، وهذا الرأي عند بعض الباحثين ينافي الحقيقة إذ إن هناك قرائن أخرى تُسهم في إظهار المعنى – كالسياق، والمطابقة، والتنغيم، وغيرها([5]).

أمّا أصحاب الاتجاه الثانيالرافض لفكرة أثر الحركة الإعرابيّة في إحداث المعاني، فيمثله رأيأبي علي محمد بن المستنير الملقب بـــ(قطرب)، فهو يُنكر ما قرره النّحاة من أنالإعراب في الكلام إنّما للدلالة على المعاني، والتفرقة بين بعضها مع بعضها الآخر. ويُعلل رأيه بأنّ الحركات الإعرابيّة لو كانت تتغيّر بتغيّر المعنى لتدلّ على هذا التغيير فيه، لكان ينبغي أن نجد الحركات الإعرابيّة متغيّرة مع تغيّر المعنى وتكون واحدة حين يتّفق المعنى. ومع ذلك نجد في الكلام أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، ويخلص إلى أنّه لا صلة بين الحركات الإعرابيّة وبين الدلالة على المعنى في الجملة والتركيب، وأمّا سبب تغيّر الحركات حسب ما يرى عائد إلى أنّك "إنّما أعربت الكلام لما يلزم المتكلّم من ثقل السكون"([6]).

فقطرب من خلال كلامه السابق يرى أنّ الحركة الإعرابيّة لم تدخل الكلام لعلّة نحويّة، وإنّما تدخل تخفيفاً على اللسان، بمعنى لغرض صوتيّ فقط من أجل اتّصال الكلام، وهذا الكلام صحيح، ولكن عدم دلالة الحركات الإعرابيّة على المعاني هذا يتنافى وطبيعة اللغة. فإذا كان دور الحركة الإعرابيّة في اللغة العربيّة، حسب ما يرى قطرب، يقتصر على وصل الكلام لكان من الأولى الاقتصار على حركة واحدة، وكان من الأولى أنْ يُقتصر على أخف الحركات وهي الفتحة. وقريباً من هذا الرأي ما ذهب إليه بعض المحدثين، مثل: إبراهيم أنيس، حيث يرى أنّ الأصل في كلّ كلمة هو السكون، ويرى أنّ الذي يحدد المعنى ويفرّق بين الفاعليّة والمفعوليّة أمران([7]): أولاً: نظام الجملة العربيّة.ثانياً: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات. ونوافق إبراهيم أنيس ومن أخذ

بمذهبه في أنّ سياق الكلام، ونظام الجملة في العربيّة يساعد على تأدية المعنى، إلاّ أنّه لا يمكن أنْ يغني عن دلالة الحركة الإعرابيّة بشكل تام في كثير من التراكيب في اللغة العربيّة، وخصوصاً في حالة عدم ظهور القرينة.

وقد بيّن إبراهيم مصطفى أهميّة الحركات الإعرابيّة في الدلالة على المعاني،وحصر هذه القيمة الدلاليّة للحركات الإعرابيّة في الضمّة والكسرة، فالضمة علم الإسناد أمّا الكسرة فعلم الإضافة(٨). وأمّا الفتحة فقد أخرجها من الدلالة على المعنى، وجعلها بمثابة السكون، إذ هي الحركة الخفيفة التي يراد بها أنْ يُنهى الكلام. وليس هذا الرأي ببعيد عمّا وجدناه عند قطرب، إلاّ أنّ إبراهيم مصطفى قد قصره على الفتحة دون غيرها من الحركات لخفتها.

وأمّا المذهب الثالث فيمثله رأي عبد القادر مرعي حيث حاول التوفيق بين وجهتي النظر السابقتين، وخلص إلى أنّ الحركات الإعرابيّة لا يقتصر أثرها على الدلالة الصوتيّة وحدها وإنّما لها دلالة أيضاً على المعاني في الجملة. حيث جمع بين وجهتي نظر من رأى أنّ للحركات أثراً في المعنى، وبين من رفض هذه الفكرة وقصر أثرها على الجانب الصوتي وصل الكلام(٩).

إذاً لا يمكن إغفال أي من أثري الحركات الإعرابية سواء في الدلالة على المعنى، أو الجانب الصوتي المتمثل بوصل الكلام وخلق نوع من التناغم الموسيقي، والخلاص من الثقل المترتب على السكون. ولذا فقد عدّ أبو حيّان العلاقة بين الحركة الإعرابية والمعنى في الكلام كالعلاقة بين الجسم والحلية، إذ يقول: "إنّ الكلام كالجسم والنّحو كالحلية، وإنّ التمييز بين الجسم والجسم إنّما يقع بالحلي القائمة، والأعراض الحالّة فيه، وإنّ حاجته إلى حركة الكلمة بأحد وجوه الإعراب، حتّى يتميّز الخطأ من الصواب، كحاجته إلى نفس الخطاب"(١٠).

مخالفة الحركة الإعرابية للمعاني النحويّة:

لقد خلصنا سابقاً إلى أنّه لايمكن الاستغناء عن الحركة الإعرابية على مستوى المعنى أو من الجانب الصوتي للكلام، فماذا إذا وجدنا أنّ الحركة قد خالفت القاعدة النحوية الممثلة للمعنى، فلحساب من يكون هذا التغيير، وما السبب وراء مثل هذه الظاهرة؟ قبل الإجابة عن التساؤل السابق نعرض بعض المسائل التي وجِدتْ فيها مثل هذه المخالفة. وسيقتصر البيان على مسألتين: الأولى: مسألة الحمل على الجوار. الثانية: منع كلمة (أشياء) من الصرف.

أولا: الحمل على الجوار

اتّسمتْ معظم قواعد اللغة العربية بالتماشي والانسجام مع المنطق اللغوي للغة، إلاّ أنّ بعض الشواهد قد خالفت النسق العام للقاعدة ولم تتماشَ معها، فوقف النحاة في حيرة من أمرهم حيال هذه القضية؛ إذ تعود هذه النصوص إلى الفترة الزمنية التي اعتدّ بها في مرحلة التقعيد اللغوي وثبتت نسبتها – في كثير من الأحيان – إلى فصحاء العرب، ومما زاد الأمر حيرة أنّهم وجدوا مثيلاتها في القرآن الكريم، فماذا يصنعون إزاء هذا الأمر، هل يتركون هذه الشواهد دون تخريج أم يؤخذ بها ولا يقاس عليها؟ بل وجدناهم قد حاولوا تفسير مثل هذه الظواهر اللغوية تفسيراً غير مقنع– في بعض الأحيان –وبعيداً عن عن العُرف اللغوي للغة العربية، وذلك عن طريقين: أولا الاستعانة بالمعنى البعيد في محاولة التوفيق والانسجامبين القواعد النحوية الوضعية وبين ما خالفها من النصوص اللغوية الفصيحة من كلام العرب أو حتى ما جاء منها في القرآن الكريم. ثانياً استخدام

مصطلحات لا تليق بعظمة لغة كاللغة العربية، لغة القرآن الكريم، فخرّجوها على ما سموّه (بالحمل على الجوار)ــ الذي هو في حقيقته قد يكون شكلا من أشكال التوهم([11]). وإن كان النحاة قد أفردوا لكلّ منهما بابا خاصا. فالمصطلحان لا يخرجان – من وجهة نظر الباحث – عن المعنى نفسه، كما سيظهر في المناقشة فيما بعد، الذي لا ينسجم والعُرف اللغوي للغة العربية، ونظيره الخطأ الذي نلمسه الآن في قول بعضهم:"اشتريتُ قلمَ حبرٍ جديدٍ" متوهماً أنّ كلمة "جديد" صفة للحبر بحكم الجوار، فجرّها مع أنّ حقّها النصب. ومتى جوزنا هذا المصطلح ومثله وأخذنا بها، فمعنى ذلك أننا نأخذ بالخطأ، ونفتقد للثقة بكلام الفصحاء من العرب، وهو سر اعتراض ابن مالك – والذي ذكره ابن هشام – على هذا إذ يقول: ومتى جوزنا ذلك عليهم فقد زالت الثقة بكلامهم([12]).

ومن هنا لابدّ من إعادة النظر في المصطلح النحوي القديم في التعبير عن هذه الظواهر اللغويّة ومثيلاتها، وإيجاد مصطلح جديد يتفق والعرف اللغوي للغة العربية، إذ إنّ القول بالجوار قد لا يكون سببا مقنعا في تفسير الخروج عن المعنى النحوي (الإعراب) في مثل هذه الشواهد. ولا يمكن إيجاده إلاّ بتفسير هذه الظواهر اللغويّة التي ثبت وجودها في أقوال العرب وأشعارهم، وفي آي الذكر الحكيم. فاللبس في اختيار المصطلح النحوي لهذا الموضوع، ما زال قائماً منذ بدايات نشأة الدراسات النحويّة وحتى عصرنا الحاضر، وإنّ الحاجة تدعو إلى إعادة النظر في المصطلح النحوي القديم الذي يمثّل مرحلة بواكير النحو، والتفكير بمصطلح جديد يكون مناسباً لفظاً ومعنًى لما جاء بأقوال العرب وأشعارهم، وما ورد منه في النصوص القرآنية.

لقد اختلفت المسائل التي صنّفها النحاة ضمن باب التوهم فالتبس مصطلح "الحمل على التوهم" بمصطلح "الحمل على المعنى"، فذهب بعضهم إلى أنّ "الحمل على المعنى" يشمل "الحمل على التوهّم"، و"الحمل على الموضع". وذهب آخرون إلى أنّ "الحمل على التوهم" يكون في أقوال العرب وأشعارهم، وأمّا ما جاء منه في القرآن الكريم فإنّه يُحمل على المعنى، ولا يحمل على التوهّم، تأدباً مع كلام الله عزّ وجل([13]).

من خلال ما سبق نجد أنّه قد وقع خلط ليس يسيرا بين التوهّم والحمل على المعنى، وهذا ليس من الصواب، فمفهوم التوهّم ــ والذي منه الحمل على الجوار– بحسب اعتقادي – ليس له وجه في اللغة، أمّا الحمل على المعنى فيمكن أنْ يقدّر عامله في حدود المعنى المُراد؛ ولذا فهو ينسجم وروح اللغة. وإن كان بعض الباحثين قد جعل التوهّم في باب العطف دون سواه، على خلاف "الحمل على الجوار". فقد ذكر أبو البقاء الكفوي في الكليات: "ليس المراد بالتوهّم الغلط، بل المراد به: العطف على المعنى، أي جوّز العربي في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له، وهو مقصد صواب"([14]). إلاّ أنّه يبدو لي أن القضيتين لا تنفصلان فهما من منظور واحد، وهو مخالفة صريحة للحركة الإعرابية المعبّرة عن المعنى؛ تحت تأثير توهّم أنّ الكلمة تابعة في إعرابها للفظة سابقة لها. ولعلّ ما يعضّد رأينا هنا ويسانده عدّة أمور:

الأول: مفهوم "التّوهّم" في المعنى التداولي كما جاء في المعاجم العربيّة، بمعنى الغلط، فقد جاء في لسان العرب([15]) بمعنى "التّخيّل والتمثّل". ويقال: وهمتُ في كذا، بمعنى غلطتُ فيه، قال الأصمعي:"أوهم إذا أسقط، ووهم إذا غلط"، وقال ثعلب:"أوهمتُ الشيء إذا تركته". قال الفرّاء ذهب وهمك إلى الشيء، قلتُ: وهمتُ إلى كذا، وأنا أهمّ به"، ووهمت في الصلاة إذا سهوت، قال زهير:

وقفتُ بها من بعد عِشْرِينَ حُجّة فلأياً عرفتُ الدّارَ بعدَ توهُّم

وورد في "أساس البلاغة" مثل ذلك([١٦]).

والثاني: نعت الكثير من النحاة له بالغلط، وأقصد التوهّم، ومنها رأي سيبويه في تعليقه على قول بعضهم: "إنهّم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان". بأنّ ذلك غلط منهم([١٧]). ووصفه الإستراباذي النحوي: بعدم الاطراد، والبعد عن الحكمة، ما وجد محمل صحيح غيره"([١٨]). وعدّه الزجاج من باب الغلط والإقواء في الشعر، ولا يجوز في الكلام أن يُقاس عليه([١٩]). كما ربط الفراء في معاني القرآن بينه وبين الغلط في غير موضع، منها قوله: "وربّما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى، فيقول: أنتَ ضاربُني، يتوهَم أنّه أراد هل تضربُني"([٢٠]). وكذلك الحال نجده بالنسبة للقول بالجوار، فقد وصفه أبو جعفر النحاس بالغلط في قوله: "وإنّما الجوار غلط، وإنّما وقع في شيء شاذ"([٢١]). ونعته ابن الأنباري بالضعف والبعد عن القياس؛ لأنّه جاء في ألفاظ يسيرة، لا يُعتدُّ بها، ولا يُقاس عليها([٢٢]). ولعلّ مردّ الآراء السابقة برفض التخريج على الجوار يعود إلى أنّ المصطلح يوحي إلى أنّ مخالفة النسق اللغوي السليم تعود إلى خطأ المتكلّم وعدم وعيه بالمنطوق، وهذا الأمر يتنافى مع تمكّن العرب من لغتهم، ووعيهم التام بما ينطقون في بيئة تسودها الفصاحة.

ثالثا: توجيه النحاة بعض التراكيب اللغوية الفصيحة مرّة على التوهم، ومرّة على الحمل على الجوار، وفي هذا التداخل لدينا إشارة واضحة إلى أن المسألتين من منظور واحد متشابه معنى ومضمونا، ونحو ذلك توجيه قراءة (الحمدِ لِله) في قوله تعالى في الآية الثانية من سورة الفاتحة بجرّ الدال واللام، فقد وجهها الفرّاء على التوهّم([٢٣]). وهنالك من جعلها من باب الحمل على الجوار([٢٤]). فكلّ ما سبق إشارة إلى أنّ المصطلحين المعبرين عن هذه المسائل تنتمي في حقيقتها إلى حقل لغوي واحد يفضي إلى الأخذ بالخطأ،وهذا الأمر ليس من الصواب؛ إذ إنّ العربي يعي ما يصدر منه في بيئته. كما أنّ ورود الظاهرة اللغويّة في القرآن الكريم دليل دامغ على وجودها، ولكن ربّما كان الخطأ في تفسيرها من جهة، وفي إيجاد مصطلح لغوي يليق بالتعبير عنها من جهة أخرى.

ومن المسائل التي حُملت على (المجاورة)، والشاهد الذي اتّخذ مقياساً للجوار هو قول بعض العرب: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) بجرّ (خرب) حملاً على جواره للمجرور وهو (ضبّ)، والقياس أن يكون (خربٌ) بالرفع، وليس بالخفض؛ لأنّه نعت للجحر، وليس للضب، والنعت يتبع المنعوت، والمنعوت هنا (جحر) مرفوع، فلزم أن يكون النعت كذلك. فما موقف النحاة من هذا القول؟.

هذه المسألة هي ما يسمى عند النحاة بـــ"الجرّ على الجوار، أو الخفض على الجوار، أو الحمل على الجوار"([٢٥]).ولهم فيها مذاهب وآراء متعددة يمكن إيجازها على النحو الآتي:

أولاً: منهم من أجاز الجرّ ولكنه اشترط أن يتوافق المضاف مع المضاف إليه في التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع، وهو مذهب الخليل نقله سيبويه بقوله:" وقال الخليل: لا يقولون إلاّ هذان جحرا ضَبٍّ خَربان، من قِبَل أنّ الضبّ واحد والجحر جحران، وإنّما يغلطون إذا كان الآخر بعدَّة الأوّل، وكان مذكّراً مثله، أو مؤنثاً. وقالوا هذه جحرة ضبابٍ خربةٍ، لأنّ الضباب مؤنثة، ولأنّ الجحرة مؤنثة، والعِدّة واحدة فغلطوا"([٢٦]). فإذا لم يحصل التوافق بين المضاف والمضاف إليه فإنّ الكلام يُستعمل على أصله، ولم يجرّوه على الجوار. فيمتنع الجرّ على الجوار في مثل (هذا وجارُ ضَبُعٍ واسعٍ)، لأنّ (واسع) مذكّر، و(الضّبع) مؤنثة، ولو قلت: (هذا وجارُ ثعلبٍ واسعٍ) لجاز الجرّ على الجوار، لأنّ

الثعلب مذكّر وواسع مذكّر والعدّة واحدة(٢٧).

ثانياً: جواز الجرّ على الجوار مطلقاً، وهو مذهب سيبويه ومن تبعه من النحاة، فقال معلقاً على رأي الخليل السابق:هذا قول الخليل ولا نرى هذا والأوّل إلا سواء، لأنّه إذا قال: (هذا جحرُ ضبٍّ متهدّمٍ)، ففيه من البيان أنّه ليس بالضبّ، مثل ما في التثنية من البيان أنّه ليس بالضبّ"(٢٨). ثمّ دعّم رأيه بقول العجّاج:

كأنّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ

فـــ(المرمل) جرّ على الجوار وهو مذكّر، وحمله على (العنكبوت)، وهي مؤنثة. وممن ذهب مذهب سيبويه من النحاة: أبو عبيدة(٢٩)، والأخفش(٣٠)، والمبرّد(٣١)، والسيرافي(٣٢)، وأبو البركات الأنباري(٣٣)، وابن هشام(٣٤)، وغيرهم.

ومن أدلتهم على الجرّ على الجوار في باب النعت قوله تعالى:﴿مَّثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لاَّيَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَهُ وَالضَّلاَلُ الْبَعِيدُ﴾(إبراهيم:١٨)، فـــ(عاصف) نعت مرفوع لـــ(الريح)، ولكنّه جرّ للمجاور، يقول الفرّاء:"فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذ أشبهه"(٣٥).

ولم يقتصر الجوار عند الآخذين بهذا المذهب من النحاة على باب النعت بل تجاوزوه إلى أبواب أخرى في باب التوابع، ومنها العطف. ومن شواهدهم على الحمل على الجوار في باب العطف قوله تعالى:﴿يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصّلاَةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾ (المائدة: ٦) في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وحمزة، وأنس، وعكرمة بجر (أرجلكم)، إذ الأصل أن الأرجل تُغسل؛ لذلك جعلوها في المعنى معطوفة على وجوهكم فحقها النصب إلا أن قراءة الجر كانت حملاً على المجاورة لـــ(رؤوسكم)(٣٦).ومن المحدثين الآخذين بهذا الرأي عبد الفتاح الحموز حيث يقول رداً على منع الحمل على الجوار في باب العطف: "ولسنا مع من يذهب إلى منع الحمل على الجوار في باب العطف؛ لأنّ ما في التنزيل يردّ مزاعم هؤلاء"(٣٧).ثم ذهب في مؤلّف آخر مذهبا مخالف، فخرّج المسألة على أنّها من باب الانزياح؛ لجذب الانتباه إلى البؤرة المحوريّة، حيث يقول: "فإنّ ما مرّ من حَمْل على الجوار.... الأولى أنْ يُحْمَل على الانزياح من حركة إعرابية إلى أخرى لتوكيد الكلمة موضع الانزياح بجذب الانتباه إليها، فلا محوج إلى توهّم الجرّ على الجوار، أو غيره من التأويلات"(٣٨).

ثالثاً: قصر جواز الجرّ على الجوار في باب واحد، وهو النعت، وذلك لأنّ النعت تابع لما قبله دون وساطة، بخلاف الأبواب الأخرى التي تبعد فيها المجاورة، وهو مذهب أبي حيّان(٣٩)، والبغدادي(٤٠)، والزجاج(٤١). وقد خرّجوا الشواهد التي استدلّ بها مجيزو الجرّ على الجوار في غير باب النعت تخريجات أخرى. يقول أبو حيّان في تفسيره لآية الوضوء السابقة ردّا على من أخذ بالجوار في باب العطف: ومن أوجب الغسل تأول أن الجرّ هو خفض على الجوار، وهو تأويل ضعيف جداً لم يرد إلا في النعت. والتقدير عنده في الآية السابقة (افعلوا بأرجلِكم الغسل)(٤٢). غير أنّ حذف الجار وبقاء العمل مسألة خلاف أيضاً بين النحويين(٤٣)، وما لا يجد له أصحاب هذا المذهب تخريجاً مناسباً فإنّه يلقى على الشذوذ أو الندرة.

رابعاً: مذهب من يرى منع الجرّ على الجوار مطلقاً، ومن نحاة هذا الاتجاه أبو

جعفر النحاس، حيث يقول:"لا يجوز أن يُعرب شيء على الجوار في كتاب الله عزّ وجل ولا في شيء من الكلام، وإنّما الجوار غلط، وإنّما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم:(هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، والدليل على أنّه غلط قولهم في التثنية: (هذان جحرا ضبّ خربان)، وإنّما هذه بمنزلة الإقواء"([٤٤]).

فأصحاب هذا المذهب الرافض لفكرة وجود الحمل على الجوار في اللغة يؤوّلون النصوص ويحملونها على غير المجاورة، وفي بعض الأحيان يحملونها ما لا تحتمل من التأويلات هروباً من واقع المجاورة، مع أنّها مثبتة في الاستعمال العربي. فهذا السيرافي قد ذهب إلى أنّ الأصل في قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خرب) (هذا جحرُ ضبٍّ، خربٍ الجحرُ منه) بتنوين (خرب) على أنّه صفة للضب، ورفع الجحر على أنّه معمول له، ثمّ تم حذف الضمير للعلم به، وحوّل الإسناد إلى ضمير الضب، وجرّ الجحر، كما تقول:(مررتُ برجلٍ حسن الوجه)، بالإضافة، والأصل (حسنُ الوجه منه)، ثمّ أتى بضمير الجحر مكانه لتقدّم ذكره فاستتر([٤٥]).

أمّا ابن جنّي– في أحد آرائه– فقد حمله على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فارتفع واستتر، والتقدير عنده: (هذا حجرُ ضبٍّ خربٍ جحره)، فالمضاف هو (جحر)، والمضاف إليه هو (هاء الضمير)، فحذف المضاف (الجحر) وأقيم المضاف إليه (هاء الضمير) مقامه، فارتفع الضمير، لأنّه حلّ محلّ المضاف، الذي هو معمول مرفوع للصفة (خرب)، ثمّ استتر، فأصبح الكلام (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ). فيجري (خرب) وصفاً على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه) فتجري قائم وصفاً للأب لا للرجل، لما ضمّن ذكره([٤٦]). وهذه التخريجات مرفوضة عند بعض النحاة لأسباب منها: أنّ إبراز الضمير واجب مخافة اللبس، كما أنّه يلزم أن يكون الجحر مخصصاً بالضب، والضبّ مخصصاً بخراب الجحر المخصص بالإضافة إلى الضب، فتخصص كلّ منهما متوقف على صاحبه، وهو فاسد للدور، ولايوجد ذلك في كلام العرب([٤٧]).

ورفض الباحث للقول بمصطلح الجوار؛ انطلاقاً من واقع اللغة وطبيعتها التي لا تتماشى مع ما يسمى بالحمل على الجوار، والذي هو في حقيقته التوهم كما أشرنا سابقا. كما أنّ الجوار لا يمكن أن يقدَّم تفسيرا مقنعا للانحراف عن المسلك اللغوي الفصيح في مثل هذه التراكيب. وفي هذا السياق فإنّ الباحث يرتضي رأي محمد بهجة الأثري ويأخذ به إذ يقول:"إنّ بناء قواعد اللغة على التوهّم يُعدّ من باب الخطأ وانحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي يحكمها، وبناء قواعد العربية ينبغي أن يخضع للنظام الطبيعي الذي يقبله العقل"([٤٨]). ولذا فإنّ الأمر يدعونا إلى التفكير في تفسير مقنع لهذه الظاهرة من جهة، والبحث عن مصطلح لغوي ينسجم وهذا التفسير من جهة أخرى، وهذا ما سنقدّمه في المناقشة التالية.

فبعد أن عرضنا المسألة وموقف النحاة منها، نجد أنّه على الرغم من اختلاف النحاة في المسألة بين مجيز لها مطلقاً، وبين مقيد لها في باب دون سواه، وبين مؤوّل لها إلى معنى آخر، إلا أننا نجد أن هنالك شواهد وأدلة على وجود نصوص خالفت القاعدة النحويّة وأخذت حركة ليست من حقّها مع صحة نسبتها إلى فصحاء العرب. فالظاهرة ثابتة في أقوال العرب ولا مناص منها. ومن هنا نطرح السؤال الآتي: هل كان ابن اللغة وفصيحها لا يعرف أنّه قد وقع بالخطأ؟ إذا كان الجواب (نعم) فهذا يضعنا أمام مسألة غاية في الخطورة، وهي انعدام الثقة في كلّ كلام العرب (وهي قضية أشار إليها ابن

مالك)، ومما يزيد المسألة خطورة أننا نجد صدى هذه الظاهرة في كتاب الله القرآن الكريم الذي لا يدخله زلل من قريب أو بعيد، فقد ذكر ابن جنّي أن عنده في هذه المسألة الكثير من الشواهد القرآنية، الواضح في قوله:"فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه... ما رأيته أنا في قولهم:(هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتالٍ عن ماض، على أنَّه غلط من العرب. وأما أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نيِّفًا على ألف موضع"([٤٩]).

وللإجابة على ما سبق نطرح سؤالا آخر، وهو هل كان ابن اللغة وناطقها معنياً بقواعد معينة، أم أنّ هناك أسساً حسيّة وصوتية ربّما كان يراعيها أكثر من مراعاته لتلك القواعد اللغوية التي لم يكن يعرفها أصلا، وإنّما ترد فطرةً وسليقةً لا تخضع لتقعيد أو سواه؟ وهذا التناسب الصوتي الذي يتجنّب فيه المتكلّم الثقل قد يكون على مستوى بنية الكلمة الواحدة، أوعلى مستوى بنية الجملة، أو على مستوى النص بأكمله، وإن اختلفت المصطلحات المعبرة عن هذه القضايا، مثل التخلّص من التقاء الساكنين أو المماثلة الصوتية أو المخالفة أو الوقف أحياناً، أو غير ذلك، فكلّها في النهاية مطلب لتحقيق الخفّة في النطق وتحقيق جرس صوتي معيّن على حساب الحركة الإعرابية؛ لأنّ الاعتبار–في نظم الكلام عند العرب قديماً– يكونبمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات.فلو كانالنظم يكمن في النحو - كما يقول عبد القاهر الجرجاني–لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط، ولميعرف المبتدأ والخبر وشيئاً مما يذكرونه لا يتأتى له نظم الكلام . وإنالنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في النحو . قيل إنالاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات([٥٠]).

وإذا كان مثل هذه الشواهد يُعدّ عند بعض الباحثين من باب الخطأ في الاستعمال القديم عند العرب، فلماذا اقتصر الأمر على هذا النمط من الاستعمال (المجاورة) فقط، على اعتبار أنّها من باب الخطأ؟ بالإضافة إلى أننا نجد صدى هذه الظاهرة في القرآن الكريم وقراءته، فهذا أكبر دليل على سلامتها اللغويّة،وأنّها يمكن أن تكون من باب الخطأ بأي صورة كانت؛ ولذا لا نتفق مع رأي من ذهب إلى ضرورة التخلّص من أمثال هذه الشواهد في التراث اللغوي، فهي كثيرة ومثبت ورودها عن أقحاح العرب الفصحاء، وفي القرآن وقراءاته.

ولكن على ما يبدو لي أنّ المسألة على خلاف ما ذهب إليه السابقون ومن أيدهم من المحدثين، فهم لم يوفّقوا في جانبين: الأول تفسير سليم لمثل هذه الظاهرة، والثاني اختيار مصطلح لغوي يعبّرون من خلاله عن مثل هذه المسائل، ويتناسب في الوقت ذاته مع طبيعة اللغة العربية، بل على العكس من ذلك يمكن أنّ تكون مثل هذه المصطلحات مأخذا عليها، إذ إنّها تبني قواعدها على الوهم والخطأ. فابن اللغة آنذاك كان على دراية ووعي بلغته بشكل عام، وبمنطوقه الخاص بشكل خاص، ويعي ما يصدر منه من ألفاظ أوعبارات مضبوطة بأسس حسيّة نشأت معه بالاكتساب في بيئة فصيحة بسليقة عربيّة لا يشوبها شائب، يقول ابن خلدون:" ثمّ يسمع التراكيب بعدها فيلقنها كذلك ثمّ لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كلّ لحظة ومن كلّ متكلّم واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة ويكون كأحدهم"([٥١]).

فالتغيير الذي نجده في بعض الشواهد النحويّة وما حكم عليه بـ (الجرّ على الجوار، أو الحمل على الجوار)، أو ما شابه ذلك، لا يتجاوز أنّ يكون شكلاً من أشكال

تحقيق الانسجام الصوتي في بنية الكلام دون نظر في بعض الأحيان إلى القاعدة الوضعيّة التي لم يكن المتكلّم معنيّا بها، ولا يعرفها كذلك. فناطق اللغة وابنها الأصيل هو من له الحقّ في التغيير والتبديل بما يتناسب والجرس الصوتي الذي يرغب به ويحقق له خفّة في النطق وطلاقة بالكلام، مع ضرورة الإشارة إلى أنّ هذا الانزياح اللغوي لا يؤثّر بدلالة التركيب انسجاما مع الوظيفة الأساسيّة للإعراب، وهي أمن اللبس.يقول ابن الطراوة: إذا فُهم المعنى فارفع ما شئتْ وانصب ما شئتْ، وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلا وذلك نحو: " ضرب زيد عمرا" لو لم ترفع "زيدا" وتنصب "عمرا" لم يعلم الفاعل من المفعول([٥٢]).

فمما لا خلاف فيه – على سبيل المثال – أنّ الفاعل يأتي مرفوعا، والمفعول به يأتي منصوبا، ومما جاء في بعض التراكيب القرآنية على خلاف القياس السابق، في قوله تعالى:﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة: ٣٧). في قراءة ابن كثير بنصب (آدم)، ورفع (كلمات)([٥٣]).

ونحو ذلك أيضا قولالأخطل :

مثل القنافده داجون قد بلغتْ نجوانَأ وبلغ ثسوءاتِهم هجرُ

فـ(نجرانوهجر)مفعولانحقهماالنصبلكنهمارفعا.و(سواءتهم)فيالأصلهيفاعلحقهاالرفعلكنهانصبت، حيث أمن اللبس([٥٤]).

فالتناسب الصوتي الحسن الذي يبعد المتكلّم عن الثقل، ولا يُوقِع السامع باللبس، هو المؤشّر الأقوى للتغيير والتبديل؛ فإعادة قراءة نموذج من الشواهد التي حُمِلت على الجوار نحو:

١ــ (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) في حالة مراعاة الخفّة الصوتية.

٢ــ (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٌ) في حالة مراعاة القاعدة النحويّة – تظهر الثقل الصوتي المترتّب على النطق بالحركة الصحيحة (الضمة) الممثلة للمعنى في الحالة الثانية. على خلاف ما جاءت عليه مخالفة للقاعدة النحوية التي تُعطي صورة متوازنة منسجمة تقبلها الأذن وتستريح لها. وعلى خلاف الحالة الثانية التي يشعر معها المتحدّث بالتغيير الذي يدركه السمع السليم، حيث ما يشبه التقلقل أو الاضطراب في نغم الإيقاع، وذلك لأن الأذن ترفض صورة توالي النقرات المكسورة (بِن) مع النقرات المرفوعة (بُن).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾.(إبراهيم: ١٨) فَخَفَض (عاصف) مع أنّها من مستلزمات (الريحُ)وحقها الرفع. ومنها قراءة يحيى بن وثاب وقراءة الأعمش: ﴿إِنَّاللَّهَهُوَالرَّزَّاقُذُوالْقُوَّةِالْمَتِينِ﴾ (الذاريات: ٥٨).فخفض (المتين). فالمعنى الوارد سابقاً يمنع بأي شكل من الأشكال أن تكون الكلمة الثانية تابعة بالإعراب لما قبلها، ولكن من أين اتتها الحركة؟ فقد أشار بعض النحويين إلى ضعف القول بالجوار في هذه الآية لعدم التطابق بين (القوة) و(المتين) لمكان التذكير والتأنيث، قال أبو جعفر النحاس: "ولكن أصحاب التأويل ذهبوا إلى أن المراد بالقوة الحبل، فكأنه وصف للحبل"([٥٥]).

ومن هذه القراءات قراءة أبي جعفر وحمزة والكسائي([٥٦]) في قوله تعالى: ﴿يطوف عليهم ولدانٌ مُخلدون، بأكوابٍ وأباريقَ وكأسٍ من معين، لا يُصَدَّعون عنها ولا يُنزفون، وفاكهةٍ مما يتخيرون، ولحمِ طيرٍ مما يشتهون، وحورٍ عينٍ، كأمثال اللؤلؤ المكنون﴾.(الواقعة: ١٧ ــ ٢٣). والأصلُ أن "وحورٍ" معطوف على "ولدانٌ" لا على

(أكْوابٍ وأبَاريقَ).غير أن التماشي مع النسق الصوتي للفاصلة القرآنيّة في الآيات كان واضحَ الأثر في مخالفة الحركة للقاعدة.

ويتجاوز الأمر ذلك فنجد أنّ تقديم بعض المفردات في التركيب اللغوي قد يتجاوز حدود العلّة النحوية إلى جانب آخر يخدم العلّة الصوتيّة، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(الفاتحة: ٥). وقوله:﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾. (الضحى:٩ ــ ١٠). يقول ابن الأثير معللاً سبب تقديم (إياك):" وذاك لمراعاة حسن النظم السّجعيّ الذي هو على حرف النون، ولو قال نعبدك ونستعينك لذهبت تلك الطلاوة، وزال ذلك الحسن، وهذا غير خافٍ على أحد من الناس، فضلاً عن أرباب علم البيان"([٥٧]). وكذلك الحال بالنسبة لتقديم المفعول به (اليتيم) و (السائل) في الآية السابقة من سورة الضحى " فأمّا اليتيم فلا تقهر، وأمَّا السائل فلا تنهر " لمراعاة الفاصلة وزيادة التناسق اللفظي.

وإذا لم يكن هذا الإيقاع الصوتي والجرس المريحللقارئ والسامع، هو المسؤول عن مثل هذه المخالفاتلقواعد الاستعمال اللغوي عند العرب، فما المسؤول عنها إذاً وهي كثيرة؟ ومنها:

– حذف ياء المتكلّم في غير موضع في القرآن الكريم، ومن أمثلته، قوله تعالى:(كَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ﴾.(القمر: ٨). ولم يقل كيف كان عذابي ونذري. وكذلك قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِن بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾. (غافر: ٥). ولم يقل فكيف كان عقابي.

– ومثلها حذف ياء المنقوص في قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾.(الرعد: ٩)، ﴿يَاقَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ﴾. (غافر: ٣٢)، ولم يقل المتعالي، والتنادي.

– ومنه كذلك حذف ياء الفعل غير المجزوم في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾.(الفجر: ٤)، ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصاً﴾. (الكهف: ٦٤)، ولم يقل يسري أو نبغي!.

ولماذا أفرد المثنى في قوله :﴿فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾. (طه: ١١٧)، ولم يقل فتشقيا؟.

ولماذا أفرد الجمع في قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً﴾. (الفرقان: ٧٤)، ولم يقل أئمة؟. ولماذا جمع المفرد في قوله: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خِلاَلٌ﴾. (إبراهيم: ٣١)، ولم يقل ولا خلّة. ولماذا نجد في قوله: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ وطُورِ سِينِينَ﴾. (التين: ٢) ولم: يقل سيناء؟. مع أنّ كلمة (سيناء) أثبتت على الأصل في موطن آخر من القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاء تَنبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ﴾. (المؤمنون: ٢٠).

ولماذا حذف المفعول به في قوله عزّ وجل: ﴿ما ودّعَكَ ربُّكَ وما قَلى﴾. (الضحى: ٣). ولم يقل: قلاك. ألم تكن جميع الأمثلة السابقة مخالفة صريحة للعرف اللغوي للغة؟ ألم يتضح سبب هذه المخالفة بعد؟

ولذا يرى الباحث أنّ السبب في مثل هذا الأمر ليس كما تأوّله السابقون ومن أخذ بمذهبهم من اللاحقين، وإنّما هو الإيقاع الصوتي المرغوب الخفيف الذي يسعى المتكلّم إلى

تحقيقه، فإذا كان هذا في القرآن، فما بالك في لغة العرب والتي تعدّ لغة القرآن محاكاة لها في جميع مستوياتها اللغويّة؟

ولعلّ تشبيه بعض علماء اللغة القدماء للفاصلة القرآنية بقافية الشعر أو قرينة السجع محاولة توجيه النَّظر إلى الجرس الصوتي وحُسن الأداء الصوتي، مع ضرورة الملاءمة بين الأداء الصوتي وتصوير المعاني المضمّنة في التراكيب([٥٨]). وقد أشار كذلك بعض المحدثين إلى مسألة تحقق الانسجام الصوتي من خلال الجمع بين الفواصل مختلفة الإعراب نظرا لاتفاق شكلها عند الوقف([٥٩]). ومن ذلك جزم المضارع (انحرْ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَر، فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ، إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَر﴾(الكوثر: ١– ٣). فطلباً لتحقيق التناسب الصوتي قد يُعدل كذلك عن التعبير القياسي للكلمة إلى صورة أخرى دون وجود علّة نحويّة مُلزمة، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ، أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ، فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ، الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ، وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ، وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾.(الشعراء: ٧٥ – ٨٠). فقد حذف ياء المتكلّم في الفعلين (يهدين، ويسقين)، لا لغرض نحويّ، وإنّما مراعاة لحرف الفاصلة القرآنية مع الكلمات (تعبدون، الأقدمون، العالمين)([٦٠]).

ومن هنا يبدو أنّ مثل هذه الشواهد التي خالفت الحركة الإعرابيّة المعبّرة عن المعنى المقصود لا يمكن أن تكون إلا شكلاً من أشكال الضرائر التي تُسمع ولا يُقاس عليها، وإن كانت الضرائر حكرا على الشعر دون غيره، فحملها على الضرورة أكثر قبولاً من حملها على المجاورة. وهذا مذهب بعض النحاة،فقد صنّفهابعض أصحاب الضرائر، ضمن باب الضرورات في الشعر([٦١]).

ولذا يوصي الباحث بضرورة جمع مثل هذه الشواهد التي جاءت مخالفة للقاعدة النحوية، ووضعها تحت باب لغويّ موحّد يعبّر عنها تعبيراً سليما ينسجم مع طبيعة اللغة،نحو: (الانسجام الصوتي ومخالفة الحركة الإعرابية) أو تحت باب خاصّ من أبواب الضرائر التي لا يقاس عليها، مثل:(ماخالف القاعدة لمندوحة)؛ بحيث يسلم مثل هذا الموروث الذي تم إثبات صحته نثراً وشعراً، وحتى ما جاء منه في القرآن الكريم، من التأويلات التي لجأ إليها الكثير من الباحثين تحقيقاً للانسجام في قاعدة ما بما لاينسجم مع المعنى، وننأى بها أيضاً مما علق بها من التسميات التي لا تنسجم وطبيعة اللغة وعرفها. ويُفْصَل كذلك بين ما له وجه في اللغة وهو الحمل على المعنى، وبين ما ليس له وجه وهو القول بالجوار وما شابهه.

ثانيا: مسألة منع كلمة (أشياء) من الصرف

لعلّ مما يقوّي ما ذهب إليه الباحث سابقاً من أن التناسب الصوتي كان سبباً في مخالفة بعض المفردات أو التركيب للقاعدة النحويةمنع لفظة (أشياء) من الصرف في قوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْتَسُؤْكُمْ﴾(١٠١: المائدة).فقد تعسّف النحاة في تخريج منعها من الصرف، فهي لم تخضع لأسس ما أطلقوا عليه مصطلح (الحمل على الجوار)، وثبتتْ مخالفتها لقواعد الممنوع من الصرف.وقد جاءت هذه اللفظة ممنوعة من الصرف في موضع واحد في القرآن الكريم في الآية السابقة على غير قياس في باب ما منع من الصرف في لغة العرب، أو في القرآن الكريم([٦٢]). فقد ذهب النحاة في تفسير منعها من الصرف مذاهب طال شرحها، وكثر خلافها بين القدماء ولم يسلم منه المحدثون كذلك. وقد حمّلها النحاة قديماً وحديثاً مالا يحتمل من التفاسير والتأويلات لتحقيق علّة المنع، وقد تنبه لهذا بعض القدماء، قالالنحاس– نقلاً عن أبي حاتم:"أنّ أشياء أفعال

مثل أنباء وكان يجب أن تنصرف إلا أنّها سمعت عنالعرب غير مصروفة فاحتال لها النحويون باحتيالات لا تصح"([٦٣]).

وتأولوا في ذلك كثيراً لإخضاعها لقواعد الاسماع الممنوعة من الصرف رغما عنها. وقد أجمل هذه الآراء غير واحد، فقد ذكر أبو حيّان فيها مجمل الآراء والخلافات إذ يقول: ففِي وَزْنِ أَشْيَاءَ بَيْنَ النحاة أَقْــوالُ([٦٤]):

- قــالَ الكِسائيّ إنَّ الوزن أفْعــال.
- وقال يحْيى بحذفِ اللامِ فهي إذنْ أفْعاءُ وزنًا وفي القولين إشْكــال.
- وسيبويــهِ يَقــولُ القلــبُ صيَّرهــــــا لفْعاءَ فافهم فذا تَحصيلُ ما قالوا.

وتفصيل الآراء السابقة على النحو الآتي:فقد ذهب القدماء مذهبا صرفياً مفاده الاختلاف في أصل المفرد عند بعضهم أو حملها على شبيهاتها من الجموع وهمامن باب (القياس الخاطئ) في محاولة للبحث عن علة مقبولة للمنع من الصرف. حيث تمنع الأسماءُ الصرفَ ما انتهت بألف تأنيث ممدودة، فالهمزة في نهاية (أشياء) للتأنيثأما الهمزة في أولها فهي لام الكلمة أي اللام من (شيء) ولكنها قدمت وهذا هو التغييرفي ترتيب الأصوات فيها من وجهة نظر النحاة الذين ذهبوا إلى منعها من الصرف.

فذهب الخليل إلى أنّ ترتيب الحروف في الكلمة هو المسؤول عن منع صرفها، وأيده بذلك سيبويه، إذ يقول: "وكانأصل أشْياءَ شَيْئاء، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو"([٦٥]). وفسر المازنيذلك التغيير ونقله ابن جنّي بقوله:"فجعل الهمزة التي هي لام أولاً فقال (أشياء) كأنها لفعاء([٦٦]).

وعلى العكس من ذلك، فقد ذهب الفراء مذهباً مخالفاً، إذ جعلها(لفْعاءَ)، وللجمع جمع ما واحده محرك العينمؤنث بالهاء نحو: طرَفَةٌ: وطرْفاءُ، وقصَبَةٌ: وقصباء([٦٧]). وخالفهما ابن جنّي حيث يرى أنّ حذف الهمزة وتقديم اللام كلاهما أشنع من الآخر. وأضاف أنّ الجمع فلا يلزم الخليل "لأنه ليس عنده أنَّ (أشياء) جمع كسِّر عليه(شيْءٌ) بمنْزلة: (كلْب وكلاب)، و(كعْب وكعاب)، وإنما (أشياء) عنده اسمللجمع فيه لفظ الواحد بمنْزلة (الجامل والباقر) فهذان لم يكسّر عليهما (جمل ولابقر)، وإنما هما اسمان للجمع بمنْزلة (نفر، ورهط، وقوم، ونسوة، وإبل، وجماعة)، فمنهنا لم يلزم الخليل ما ألزمه الفراء إياه([٦٨]).

وذهب الكسائي مذهباً آخر مفاده التوهّم بزيادة الهمزة، حيث يقول:"إنّما كثرتْ في الكلام وهي (أفعال) فأشبهتْ (فَعْلاء) فلم تُصرف"([٦٩]). ومثّل على ذلك بـــ(حمراء)، و(عذراء). ويبدو لي أن قياس (أشياء) وهي جمع على (حمراء) وهي مفرد من باب القياس الناقص؛ لاختلاف الصيغة الصرفيّة في المفرد (شيء) و(أحمر)، فلا تناغم بينهما يوهم بالشبه.

من خلال العرض السابق لآراء علماء اللغة القدماء في هذه المسألة يمكن تسجيل ملاحظتين، وهما:

الأول: أن القدماء قد آمنوا إيماناً مطلقاً مباشراً في أنّ الكلمة ممنوعة من الصرف؛ فلذا سعوا إلى إيجاد تبرير لهذا الأمر، وكلّ ما جاء من تفسيرات كانت محاولة للتوفيق بين قواعد الممنوع من الصرف والمفردة التي خالفتها أصلاً وبناء.

ثانياً: درسوا اللفظة مفردةً عن سياقها، وهي سمة غلبتْ على طبيعة التحليل النحوي القديم للتراكيب اللغويّة في كثير من جوانبها([٧٠]).
أما المــُحدثونفمنهم من اتّبع القدماء في تناول المسألة متخذين من التغيير في بنية المفردة سبباً لمنع الصرف، وهذا الاتجاه يتصف بما اتصفت به محاولات القدماء إذ نجدهم جميعًا عالجواالكلمة جازمين مسبقاً بأنها ممنوعة من الصرف منتزعة من سياقها .ومن هؤلاءعبدالقادر المغربي حيث ذهب مذهباً مفاده منع الصرف في كلمة (أشياء) في سياق حديثه عن قاعدة توهّم أصالة الحرف مدللاً على ذلك من خلال منع كلمة (أشياء) من الصرف، واعترض على آراء من ذهب إلى أنّ القلب أو الحذف كان سبباً في منع الصرف، وإنّما عزاه إلى أمر آخر مفاده توهّم زيادة الحرف، حيث يقول:"ولا أفهم من قوله (الكسائي) مشابهة أشياء لحمراء، إلا أنّ العرب لبس عليهم أمر همزة أشياء الأخيرة فتوهموها زائدة..... ولا سيما أنّ قبلها ألف كألف حمراء"([٧١]).

وممن وقف عند هذه المسألة من المحدثين أبو أوس الشمسان، الذي جمع جلّ آراء العلماء في المسألة وحاول التوفيق بين وجهتي نظر المانعين من الصرف والمجيزين له. وانتهى إلى أن تُستخدم (أشياء) مصروفة وفقاً للقياس، أو ممنوعة منه وفقاً للعرف الشائع، حيث يقول:" وكثير من الاستخدامات كانت نتيجة ظروف خاصة ونتيجة أخطاء ونتيجة أوهام، وكلّ ذلك أخذ طريقه في اللغة وأصبح جزءاً منها"([٧٢]). وأتفقُ مع الباحث في أنّ اللغة لا يضبطها عقل لغوي وإنّما الاستعمال، في حين أرجّح أنّ السبب لا يكمن في الاستعمال الخاطئ أو توهّم المتكلم الذي يعي منطوقه بدقة متناهية، بل في تفسير الظاهرة اللغوية عند الدارسين فيما بعد؛ لأنّ فكرة الاستعمال الخاطئ تقلل الثقة من تمكّن العربي من لغته.

أمّا الاتجاه الثاني للمحدثين – والذي يدعم رأي الباحث في أن التناسب الصوتي هو المحرّك لمثل هذه المخالفات القاعدية – فيمثله الجانب الصوتي للمسألة ارتباط القضية بالسياق، وهي مسألةربما لم يتنبّه لها القدماء ومن أخذ برأيهم من المحدثين، فدرسوا اللفظة مفردة عن سياقها، متناسين الجانب الأولى وهو تحقيق الانسجام الصوتي في بنية النص بأكمله وبالذات في القرآن الكريم؛ فجاءت الآراء كما رأينا سابقاً متضاربة أحياناً ومحملة للفظة مالا تحتمل من التقديم والتأخير في مكوناتها الصوتية، بحثاً عن انسجام القاعدة لفكرة سابقة أن كلمة (أشياء) غير مصروفة، غير أن الواقع على غير ما ذهبوا.
ويتكرر هذا التفسير الصوتي عند غير واحد منالمحدثين؛ إذ نجد رمضان عبدالتواب يقول: "ولعل المسؤولَ عن منع كلمة: (أشياء) من الصرف، وقوعُها في القرآنالكريم، في سياق تتوالى فيه الأمثالُ لو صرفت، في قوله تعالى:﴿لا تسألوا عن أشياءإن تُبْدَ لكم تَسُؤْكم﴾، إذ لو صرفت لقيل (عن أشياءٍ إنْ)، ولايخفى ما فيه من تكرار المقطع إن([٧٣]). وهذا الرأي يتكرر كذلك عند آخر، وهوعفيف دمشقية،إذ يقول: "ثم إذا نحن تدبرنا أنّ في النصالقرآني المجيد حرصًا كبيرًا على التناغم الموسيقي، وانسجامًا كليًّا مع ميل العربيإلى النفور من كل ما يثقل على السمع أو النطق، وجدنا أن (تنوين الجر) في (أشياء) ولفظه: (إنْ) لابدّ أن يشكل مع (إنْ) الشرطية التي بعده نوعًا من التنافرالموسيقي الذي تأباه الأذن العربية،إذا لم نقل إن اللسان بعامة، واللسان العربيبخاصة يتعثر في النطق به([٧٤]).
وممن وقفعند كلمة (أشياء) فوزي الشايب، وأعاد منع الصرف في اللفظة إلى قضيّة صوتيّة، ولم يكتفِ بذلك بلخرج بقانون عام يشمل كافة مثيلاتها من المفردات في مثل هذا السياق، إذيقول: "لو وقع مكان (أشياء) في سياق كهذا كلمة أخرىمشابهة مثل: أجزاء أو

أنحاء أو أسماء... لوجب منع صرفها هي الأخرى للعلّة ذاتهاالتي منعت لأجلها (أشياء)، ألا وهي تتابع المقاطع المتماثلة([٧٥]).

وهذا التخريج الصوتي لتفسير منع كلمة (أشياء) من الصرف محلّ نظر عند بعض الباحثين، ومنهم أبو أوس الشمسان، حيث يرى أن هذا التفسيرالصوتي على طرافته لا يسهل الانطلاق منه إلى الزعم بأن الكلمة منعت الصرف به؛ ذلكأن هذا اللقاء عارض. واللقاء العارض تحتمل فيه المتماثلات، والكلمة من الكلم الذييغلب على الظن كثرة استخدامه في لغتهم؛ ولعل قول أبي حاتم يؤنس بهذا حين ذكر أنالنحويين سمعوها من العرب غير مصروفة([٧٦]).

ويرى الباحث أن تفسير منع الصرف من منطلق صوتي أولى من حملها على التخريجات القديمة التي خرجت بالكلمة (أشياء) عن تركيبها الأصلي. فاللفظة مفردها (شيء) لا مسوّغ لمنعها من الصرف. ويمكن في سبيلإيضاح الفكرة أن نكتب المقاطع المفترضة (الثقيلة) في حال التنوين على هذاالنحو:

>ašyaa>(**in**)- (**in**)

فعمد النسق اللغوي في مثل هذه الحالة إلى التخلّص من الثقل الصوتي وتحقيق انسجام صوتي على حساب القاعدة النحوية بالتخلّص من المقطع في حالة الصرف (التنوين) على النحو الآتي:

>ašyaa>**a** -(**in**)

ويُلاحظ كيفتوالى مقطعان متماثلان، والمتماثلات الصوتية مكروهة على مستوى الأصوات المفردة فكيفالحال في مجموعة مقطعية.ولكن بحذف التنوين وفتح الهمزة خفّ الثقل على الجهازالنطقي بعد تغيير التركيب المقطعي وأصواته المكونة له.

وتخلّص النسق اللغوي للغة من الثقل الصوتي أمر وارد كثيراً ومقرر من النحاة السابقين والمحدثين. وإذا كان التخلّص من المقطع الثقيل على مستوى المفردة، فإنّ القياس يقتضي أن يكون كذلك على مستوى السياق. والسياق الذي نقصده هو ذلك السياق الداخلي الذي يُعنى بالنظم اللفظي للكلمة، وموقعها من ذلك النظم، آخذاً بعين الاعتبار ما قبلها وما بعدها في الجملة، وقد تتسع دائرته إذا دعت الحاجة، فيشمل الجمل السابقة واللاحقة، بل والقطعة كلها([٧٧]). غير أنّ النحاة – على ما يبدو – قصروا جانب التخلّص من الثقل على مستوى اللفظة الواحدة، فكان هذا الأمر مدعاةً إلى عدم الاهتداء إلى السبب الحقيقي وراء جرّ كلمة (أشياء) بالفتحة بدلاً من الكسرة.

خاتمة:

لقد تبيّن مما سبق أنّ الانسجام الصوتي كان السبب الواضح في مخالفة الحركة الإعرابيّة الممثلة للقاعدة النحويّة في بعض التراكيب اللغويّة التي طال الخلاف حولها وكَثُرتْ التأويلات التي نحت بها غير منحى، وبناء عليه فقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: رغم رفض بعض الباحثين للشواهد التي ثبتت فيها مخالفة صريحة للقاعدة إلا أنّها مثبتة في كلام العرب ولا يمكن إغفالها.

ثانياً: حَمْلُ مثل هذه الشواهد على الضرورة الصوتية أولى من حملها على الجوار الذي لا ينسجم وطبيعة اللغة العربيّة.

ثالثاً: بناء قواعد اللغة على أسس وهميّة مغالطة منطقيّة لمنهج التقعيد اللغوي.

رابعاً: إعادة النظر في بعض المصطلحات النحويّة التي لا تتفق مع روح لغة عظيمة كالعربيّة، ونبذها من التراث.

خامسًا: اتّسم التحليل النحوي القديم في الكثير من جوانبه بالنظرة الجزئيّة للتراكيب اللغويّة. ويتضح هذا المنهج بصورة جلية في دراسة سبب منع كلمة (أشياء) من الصرف، فكثرتْ الخلافات التي دارت حول تفسيرها وإيجاد مسوغ لمنعها من الصرف، وجرّها بالفتح.

سادسا:يوصي الباحث بضرورة جمع مثل هذه الشواهد التي جاءت مخالفة للمعنى النحوي، ووضعها تحت باب لغويّ موحّد يعبّر عنها تعبيراً سليما ينسجم مع طبيعة اللغة.نحو: (الانسجام الصوتي ومخالفة الحركة الإعرابيّة)، أو تحت باب خاصّ من أبواب الضرائر التي لا يقاس عليها، مثل: (ماخالف القاعدة لمندوحة)؛ بحيث يسلم مثل هذا الموروث – الذي تم إثبات صحته نثراً وشعراً، وحتى ما جاء منه في القرآن الكريم – من التأويلات التي لجأ إليها الكثير من الباحثين تحقيقاً للانسجام في قاعدة نحويّة ما بما لايتناسب مع المعنى، وننأى بها أيضاً مما علق بها من التسميات القديمة التي قد لا تنسجم وطبيعة اللغة وعرفها.

Abstract

The phonetic compatibility and the inflectional incompatibility by Basem younes

This paper aims at revealing the relationship between the phonetic compatibility and the inflectional incompatibility that express the syntactic meaning for some of the linguistic issues to find out some of these linguistic phenomena which were expressed by some linguists through expressions that don't go with the flow of the Arabic language. Some rules were incompatible with the syntactic rules and the heritage in Arabic language and the Holy Quran as well. This is a serious try to reconsider the old linguistic terminology to express these phenomena and find new terminologies which are suitable to the nature of the language. The researcher did questionnaires for different points of views regarding the discussed issues to reach the convenient understanding of the Arabic language.

الهوامش

[١]- سيبويه، أبو بشر(١٩٧٥)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ، ٢/ ٣١٥.

[٢]- السيوطي، جلال الدين(١٩٩٩)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،، ١/ ٧٦-٧٧.

[٣]- ابن فارس، أبو الحسين أحمد(د،ت)، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: السيد صقر، مطبعة الحلبي، ٧٦.

[٤] ــ الجرجاني، عبد القاهر(١٩٩٨)،تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، ص٣٩٩.

[٥]- حسان، تمام(١٩٨٥)، اللغة معناها ومبناها، القاهرة، ط٣، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ص١٩١.

[٦]- الزجاجي، أبو القسم عبد الرحمن(١٩٥٩) الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، ص٧٠- ٧١.

[٧]- أنيس، إبراهيم(د.ت)، من أسرار اللغة، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ص٢٣٧ــ ٢٤٣.

[٨]- مصطفى، إبراهيم(١٩٥٩)، إحياء النحو، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ٤٥.

[٩]- الخليل، عبد القادر مرعي(١٩٩٢)، الحركات الإعرابيّة بين الدلالة الصوتيّة والدلالة النّحويّة، مؤتة للبحوث، م٧/ ع١، ص١٩٦ وما بعدها.

[١٠]- التوحيدي، أبو حيان(١٩٧٠)، المقابسات، تحقيق: محمد توفيق حسن، بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٧١.

[١١]ـــــ جعل النحاة (التوهم والجوار) كلا في باب منفصل عن الآخر، فجعلوا من التوهّم على سبيل المثال: عطف المجرور على المنصوب، ومثالهم المشهور رواية الجرّ في (سابقٍ) في قول زهير: (لستُ مدركا ما مضى ولا سابقٍ)، انظر: النحاس(١٩٧٧)، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي، بغداد، مطبعة العاني، ج١/ ٢١٧.

[١٢] – ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين(د.ت)، مغني اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين، القاهرة، مطبعة المدني، ص٦٢٢.

[١٣] – يُنظر على سبيل المثال: النحاس، إعراب القرآن الكريم، ج١/ ٢٥٨.

[١٤] – الكفوي، أبو البقاء(١٩٩٨)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش و محمد المصري، بيروت، دار الرسالة.

[١٥]- ابن منظور (د.ت)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، مادة "وهم" ج١٥/ ٤١٦.

[١٦] – الزمخشري، أبو القاسم (د.ت)، أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، مادة "وهم"، ص٥١١.

[١٧]- سيبويه، الكتاب، ج٢، ١٥٥.

[١٨] – الإستراباذي(١٩٨٣)، شرح الكافية في النحو، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي، ج١/ ٢٦٨.

[١٩]- الزجاج(١٩٨٨)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده، عالم الكتب، ج١/ ٤٠٥.

٢٠ – الفراء، أبو زكريا(١٩٨٠)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ج٢، ٣٨٦.

[٢١]- النحاس، إعراب القرآن الكريم، ١/ ٢٥٨.

[٢٢] – الأنباري، أبو البركات(١٩٨٠)، تحقيق طه عبد الحميد طه، القاهرة، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ج١/ ٢٨٥.

[٢٣] - الفراء، معاني القرآن، ج١/ ٤٠٣.

[٢٤] - الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج١/ ٣٥.

[٢٥]– أبو حيان، الأندلسي(١٩٨٠)، ارتشاف الضرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ٤/ ١٩١٢.

[٢٦] ــ سيبويه، الكتاب، ١/ ٤٣٧.

[٢٧]– السيرافي، أبو سعيد الحسن(١٩٧٦)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي سلطان، مطبعة الحجاز،١/ ٤١٥.

[٢٨]– سيبويه الكتاب، ١/ ٤٣٨.

[٢٩]– معمر، أبو عبيدة(د.ت)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١/ ٧٢.

[٣٠]– الفراء، أبو زكريا(1955)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف ومحمد علي النجار، ٢/ ٤٦٦.

[٣١] – المبرّد، أبو العباس(د.ت)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتاب،٤/ ٧٣.

[٣٢] – السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣/ ٥٢.

[٣٣] – الأنباري، أبو البركات(١٩٨٢)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين، ٢/ ٦٠٢-٦٠٧.

[٣٤]ــ ابن هشام ، مغني اللبيب، ٢/ ٦٨٣.

[٣٥]ــ الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٧٤.

[٣٦] ــ أبو حيان، البحر المحيط، ٣/ ٤٣٤.

[٣٧]ــ الحموز، عبد الفتاح(١٩٨٥)، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الرياض، مكتبة الرشيد، ص٤٠.

[٣٨] – الحموز، عبد الفتاح(٢٠١٣)، انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، الأردن، دار جزير للنشر والتوزيع، ص٨٩.

[٣٩] ــ أبو حيان، البحر المحيط، ٣/ ٤٣٤.

[٤٠]ــ البغدادي، عبد القادر(د.ت)، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر، مكتبة الخانجي، ٥/ ٩٣.

[٤١] ــ الزجاج، معاني القرآن، ج١/ ١٥٣.

[٤٢]ــ العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد الجاور، بيروت، دار الجيل، ١/ ١٧٤، (١٩٨٧).

[٤٣]ــ يُنظر حول ذلك: المبرّد، المقتضب، ج٢، ٣٤٧.

[٤٤]ــ النحاس، إعراب القرآن الكريم، ١/ ٢٥٨.

[٤٥]ــ ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٦٨٣.

[٤٦] ــ ابن جني، الخصائص(د.ت)، تحقيق: محمد علي النجار، لبنان، دار الهدى للطباعة والنشر،١/ ٢١٧.

[٤٧] ــ ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٦٨٤.

[٤٨]ــ الأثري، محمد بهجة(١٩٧٦)، مزاعم بناء اللغة على التوهّم، مجمع اللغة العربية، القاهرة.

[٤٩]ــ ابن جني، الخصائص، ١/ ٢١٧.

[٥٠]ــ الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٣٢٠.

[٥١]– ابن خلدون، المقدمة، ٤/ ١١٤٢.

[٥٢]ــ الأشبيلي، عبيد الله بن أحمد(١٩٨٦)،البسيط في شرح جمل الزجاج، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج١/ ص٢٦٢ــ ٢٦٣.

[٥٣]ــ الزمخشري، أبو القاسم(د.ت)، الكشاف، تحقيق: عادل أحمد ، دار العبيكان الرياض، ج١/ ص٢٥٤. وأبو حيان، الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج١/ص٣١٨.

[٥٤]ــ البغدادي، عبد القادر(١٩٨٤)، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤، ج١٠/ ص٢٥٩.

[٥٥] ــ النحاس، إعراب القرآن، ١/ ٢٥٨.

[٥٦]ــ الدمشقي، أبو الخير محمد بن محمد(د.ت)، النشر في القراءات العشر، مراجعة وتصحيح: على محمد الضباع، بيروت، دار الكتب، العلميّة، ج٢/ ص٣٨٣.

[٥٧]– ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين(١٣٥٨ه)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص٣٩ . انظر كذلك رأي قدامة بن جعفر: فالشاعر يقدم ويؤخر حتى ينتظم له نسق الكلام على ما ينبغي لمكان العروض (نقد الشعر،٢٠٨) . ومن المحدثين من أخذ بهذا الرأي أمثال الدكتور عبد الفتاح لاشين، معاني التراكيب، ص١٨١ .

[٥٨] – عمر، أحمد مختار(٢٠٠١)، دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءته، القاهرة، عالم الكتب، ص٧٣.

[٥٩] – الحسناوي، محمد(١٩٨٦)، الفاصلة في القرآن، بيروت، المكتبة الإسلامية ، ص١٣.

[٦٠]– الخليل، عبد القادر مرعي(٢٠٠٢)، ظاهرة الإيقاع الصوتي، ضمن كتاب التشكيل الصوتي، ص٨٧ وما بعدها.

[٦١] – انظر على سبيل المثال: الألوسي، محمود شكري(د.ت)، ما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح محمد بهجة، القاهرة، دار الأوقاف العربية، ١٩٧.

[٦٢] – لقد أورد بعض الباحثين شواهد شعريّة تمثل الحالتين: صرف الكلمة، ومنعها من الصرف. وما جاء منها مصروفاً يُمكن أن يُعزى إلى باب الضرورة، وما جاء غير مصروف قد يكون من باب تغيير الرواة تحت تأثير وطأة القاعدة المسبقة أنّها ممنوعة من الصرف. يُنظر: الشمسان، أبو أوس(١٤٢١ه)، أقوال العلماء في صرف (أشياء)، الرياض، مجلّة جامعة الملك سعود، م١٣.

[٦٣] – النحاس، إعراب القرآن، ج٢/ ص٤٢.

[٦٤]– أبو حيان، الأندلسي(١٩٩٣)، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، ص٤/ ج ٣٣.

[٦٥] – سيبوي، الكتاب، ٤/ ٣٨٠.

[٦٦] – ابن جني، أبو الفتح(١٩٥٤).، المنصف، تحقيق: أبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، مطبعة الحلبي، ٢/ ٩٤.

[٦٧] – ابن جنّي، السابق، ٢/ ٩٨.

[٦٨] – ابن جني، المرجع السابق.

[٦٩] – الفراء، معاني القرآن، ١/ ٣٢١.

[٧٠]– شنوف، نسرين عبد الله(٢٠٠٧)، الجملة الوصفيّة دراسة نحويّة، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، ص١٢٩.

[٧١]– المغربي، عبد القادر بن مصطفى، بين اللغة والنحو، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، م٧/ ٢٥٩، (١٩٥٣).

[٧٢]– الشمسان، أقوال العلماء في صرف (أشياء)،ص٢٨.

[٧٣]– عبد التواب، رمضان(١٩٧٤)، التطوّر اللغوي بين القوانين الصوتيّة والقياس، الرياض، جامعة الملك سعود، م٢/ ص١٩.

[٧٤] – دمشقيّة، عفيف(١٩٧٨)، أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس النحوي، بيروت، معهد الإنماء العربي، ص١٥٤.

[٧٥] – الشايب، فوزي(١٩٩٦)، منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، ص٧٥٢.

[٧٦]– الشمسان، أقوال العلماء في صرف (أشياء).

[٧٧]– أولمان، ستيفن(د.ت)، دور الكلمة في اللغة، ترجمه وقدم له وعلق عليه د. كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب، ص٥٢.

قائمة المراجع:

– الأثري، محمد بهجة(١٩٧٦)، **مزاعم بناء اللغة على التوهّم**، مجمع اللغة العربية، القاهرة،.

– ابن الأثير، ضياء الدين (د.ت)،**المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

– الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي(١٩٨٣)،**شرح الكافية في النحو**، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي.

– الأشبيلي، عبيد الله بن أحمد(١٩٨٦): البسيط في شرح جمل الزجاج. تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

– الألوسي، محمود شكري (د.ت)، **مايسوغ للشاعر دون الناثر**، شرح محمد بهجة، القاهرة، دار الأوقاف العربية.

– الأنباري، أبو البركات(١٩٨٢)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين.

– الأنباري، أبو البركات(١٩٨٠)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق طه عبد الحميد طه، القاهرة، الهيئة المصريّة العامة للكتاب.

– أنيس،إبراهيم، (دزت)، **من أسرار اللغة، القاهرة**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

– أولمان، ستيفن(د.ت)، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمه وقدم له وعلق عليه د. كمال بشر، القاهرة، مكتبة الشباب.

– البغدادي، عبد القادر(د.ت)، **خزانة الأدب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر، مكتبة الخانجي.

– التوحيدي، أبو حيان(١٩٧٠)، **المقابسات**، تحقيق: محمد توفيق حسن، بغداد، مطبعة الإرشاد.

– الجرجاني، عبد القاهر(١٩٩٨)، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر.

– ابن جني، أبو الفتح(د.ت)،**الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، لبنان، دار الهدى للطباعة والنشر.

– ابن جني، أبو الفتح (١٩٥٤)، **المنصف**، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، مصطفى البابلي الحلبي.

– حسان، تمام(١٩٨٥)، **اللغة معناها ومبناها**، القاهرة، الهيئة المصريّة العامة للكتاب،ط٣.

– الحسناوي، محمد(١٩٨٦)، **الفاصلة في القرآن**، بيروت، المكتبة الإسلامية.

- الحموز، عبد الفتاح(٢٠١٣)، **انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى**، الأردن، دار جزير للنشر والتوزيع.
- الحموز، عبد الفتاح(١٩٨٥)، **الحمل على الجوار في القرآن الكريم**، الرياض، مكتبة الرشيد.
- أبو حيان، الأندلسي(١٩٩٨)، **ارتشاف الضرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- أبو حيان، الأندلسي(١٩٨٨)، **البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد وآخرين، بيروت، دار إحياء التراث.
-ابن الخشّاب، أبو محمد عبد الله(١٩٧٢)، **المرتجل في شرح الجمل**، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ط١.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد(٢٠٠٤)، **المقدّمة**، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر.
- الخليل، عبد القادر مرعي(٢٠٠٢)،**التشكيل الصوتي في اللغة العربية**، فهرسة دائرة المكتبة الوطنية، ط١.
- الخليل، عبد القادر مرعي (١٩٩٢م)،**الحركات الإعرابيّة بين الدلالة الصوتيّة والدلالة النّحويّة**، مؤتة للبحوث والدراسات، م٧/ ع١.
- الدمشقي، أبو الخير محمد بن محمد(د.ت)، **النشر في القراءات العشر**، مراجعة وتصحيح: على محمد الضباع، بيروت، دار الكتب، العلميّة.
- دمشقيّة، عفيف(١٩٧٨)، **أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس النحوي**، بيروت، معهد الإنماء العربي.
- الزجاج، أبو إسحاق(١٩٨٨)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده، عالم الكتب.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن(١٩٥٩)، **الإيضاح في علل النّحو**، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة.
- الزمخشري، أبو القاسم (د.ت)، **أساس البلاغة**، تحقيق عبد الرحيم محمود، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.
- سيبويه، عمرو بن عثمان(١٩٧٥)، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصريّة العامة للكتاب.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن(١٩٧٦)، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: محمد علي سلطان، مطبعة الحجاز.
-السيوطي، جلال الدين(١٩٩٩)،**الأشباه والنظائر في النحو**، ت: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- الشايب، فوزي(١٩٩٦)، **منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي**، مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق.
- الشمسان، أبو أوس(١٤٢١هـ)، **أقوال العلماء في صرف (أشياء)**، الرياض، مجلّة جامعة الملك سعود، م١٣.
- شنوف، نسرين عبد الله(٢٠٠٧)، **الجملة الوصفيّة دراسة نحويّة**، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة.
- عبد التواب، رمضان(١٩٧٤).، **التطوّر اللغوي بين القوانين الصوتيّة والقياس**، الرياض، جامعة الملك سعود.
العكبري، أبو البقاء(١٩٨٧)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد الجاور، بيروت، دار الجيل.
- عمر، أحمد مختار(٢٠٠١)، **دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءته**، القاهرة، عالم الكتب.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد(د.ت)، **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق: السيد صقر، مطبعة الحلبي.
- الفراء، أبو زكريا(١٩٨٠)، **معاني القرآن**، بيروت، عالم الكتب.
- الكفوي، أبو البقاء(١٩٩٨)، **الكليات**، تحقيق: عدنان درويش و محمد المصري، بيروت، دار الرسالة.
- المبرّد، أبو العباس محمد(د.ت)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتاب.
- مصطفى، إبراهيم(١٩٥٩)، **إحياء النحو**، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- معمر، أبو عبيدة(د.ت)، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي.

– المغربي، عبد القادر بن مصطفى(١٩٥٣)، **بين اللغة والنحو**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، م٧.
– ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين(د.ت)، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر.
– النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد(١٩٨٥)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب.
– ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين(د.ت)، **مغني اللبيب**، تحقيق: محمد محيي الدين، القاهرة، مطبعة المدني.